تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

(تصور مقترح)

بحث مقدم من الباحثة
أسماء حسن أحمد محمد إبراهيم

ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية
(تخصص أصول التربية)

إشراف

الأستاذة الدكتورة
سوزان محمد المهدي
أستاذ أصول التربية كلية البنات
جامعة عين شمس

الأستاذة الدكتورة
عفاف محمد سعيد
أستاذ أصول التربية المساعد كلية البنات
جامعة عين شمس

١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م

مقدمة

يشهد العالم اليوم تغيرات سريعة، وتحديات كبيرة شملت جميع المجالات المجتمعية؛ السياسية ؛ والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومن بين هذه التحديات الثورة المعرفية، وثورة التكنولوجيا، وثورة الاتصالات والمعلومات، والثورة الإدارية؛ مما انعكست آثارها على مختلف المجالات وأصبح يطلق على هذا العصر "عصر العولمة واقتصاد المعرفة"؛ ونتيجة لذلك أخذ علماء الإدارة يبحثون عن وسائل وأساليب واستراتيجيات ذات قدرة وفعالية عالية تسهم في مواكبة كافة المستجدات، فأصبح ينظر إلى رأس المال الفكري على أنه أكبر الموجودات في أية مؤسسة من المؤسسات، وإن الاستثمار فيه يفوق عشرات الأضعاف من الاستثمار في الموارد الأخرى.

ومع مطلع الألفية الثالثة تسارعت خطى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى نحو اقتصاد المعرفة، ليبدأ فرضه على اقتصادات بلدان العالم الأخرى؛ بحكم هيمنتها على الاقتصاد العالمي، وذلك عندما أخذت تلك الاقتصاديات تتحرر تدريجياً من قيود المواد الأولية (المواد الخام) ورأس المال، والعمل، وتعتمد على المعرفة كمورد اقتصادي متجدد يفوق في أهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية، وأصبح طاقة للعملية الانتاجية، ومحرك للنمو الاقتصادي فيه حيث حلت المعرفة محل العمل ورأس المال، وحلت محل التنظيم، والإنتاج الصناعي كمصدر للإنتاج(١).

ويقوم اقتصاد المعرفة على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع، كما يبنى على استثمارات عالية في التعليم والتدريب والبحث والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي ضوء اقتصاد المعرفة حلت مفردات ومعايير جديدة ذات خصائص غير ملموسة، مثل السرعة والمرونة والخيال والمفاهيم والكفاءات، وجاءت أكثر أهمية لنجاح وتقدم المنظمات من الموجودات المادية، وباتت الميزة التنافسية للمنظمات تكمن في الإبداع والقدرات والخبرة والمهارة والتحسين والابتكار(٢).

وتتزايد أهمية البحث العلمي في مجتمع اقتصاد المعرفة حيث أصبحت الميزة التنافسية لأي دولة هي المعرفة – التراكم المعرفي – الرصيد المعرفي العام، ولعل المجتمع في حاجة إلى معيار جديد بدلاً من الدخل أو الدخل القومي الإجمالي وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالرصيد المعرفي القومي وذلك مع ضرورة توافر أعداد متزايدة من المتميزين والعلماء(٣).

وتعد الجامعات مؤسسات رئيسة في إنتاج المعرفة العلمية الوطنية واستدامة إبداعها، ونظراً لكون البحث العلمي نشاط فكري معقد؛ فإن الجامعات تبذل جهوداً مستمرة في تدريب وتأهيل الباحثين أثناء دراستهم الجامعية لتمكنهم من اكتساب المهارات البحثية، وتجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني.

ويحتل البحث العلمي في الوضع الراهن مكاناً بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين بإضافاتهم المبتكرة في رصيد المعرفة الإنسانية؛ حيث تعد المؤسسات الأكاديمية مراكز محورية لهذا النشاط العلمي الحيوي، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه، وإثارة الحوافز العلمية لدى الباحثين حتى يتمكنوا من القيام بهذه المهمة(٤).

وتمثل الدراسات العليا أحد أهم المصادر التي تزود المجتمعات – النامية والمتقدمة على حد سواء – بالكوادر العلمية والفنية اللازمة لعملية التنمية الشاملة والمستدامة بتلك المجتمعات؛ الأمر الذي يؤكد على أهمية هذا النوع من الدراسات، إضافة إلى أن الدراسات العليا تمثل قمة الهرم التعليمي والأكاديمي في الأنظمة التعليمية بالبلدان المختلفة. وتحظى الدراسات العليا بالجامعات المختلفة – محلياً وعالمياً باهتمام بالغ – كأحد مؤشرات التقدم والتنمية المجتمعية من ناحية، وأحد الوسائل اللازمة لتحسين السمعة الأكاديمية لتلك الجامعات بما يضمن تسويقاً واسع النطاق لبرامجها الدراسية من ناحية أخرى(٥).

يرجع الاهتمام بتطوير نظم الدراسات العليا والبحث العلمي إلى أنها تعتبر القاطرة الرئيسة لإحداث التغيرات الاستراتيجية لتعظيم القدرة والمزايا التنافسية للجامعات ومواجهة التحديات الضاغطة، مثل العولمة وثورة المعرفة، والتوقعات المطردة لجماعات المستفيدين، وضرورة تحقيق جودة الأداء والنواتج في كل مكون من مكونات نظام العمل المتكامل في الجامعة، ولا يمكن تصور أي تقدم في نظام التعليم لوجود الخريج التنافسي ذو المستوى العالمي إلا إذا كان ذلك مستمداً من البحث العلمي، ومن مخرجات برامج الدراسات العليا[٦].

وللدراسات العليا التربوية أهمية بالغة في إعداد الكوادر التعليمية من أعضاء هيئة التدريس والكفاءات البشرية المتخصصة في مختلف الميادين التربوية. وتعتبر هذه المهمة من أهم أدوار كليات التربية. وتضطلع الدراسات العليا بكليات التربية – في الوقت الحالي – بمسئوليات ووظائف تفرضها التحديات المعاصرة في مجال التعليم، ولكي تستطيع الدراسات العليا القيام بهذا الدور فلابد من إحداث تطورات كثيرة في أهدافها ومحتوياتها وتقنياتها لتستطيع مواجهة تلك التحديات، وأن تستخدم في ذلك مداخل صحيحة ومكتملة، تقوم على التساؤلات الخاصة "بالحاجة" و"الوجود" إلى جانب "الكفاءة" و "الفاعلية" و"الجدوى"[٧].

لذلك أصبحت قضية تطوير الدراسات العليا التربوية وتحسين مستواها والتحكم في تكلفتها وحسن استثمارها من القضايا الرئيسة المثارة في العالم المعاصر، استجابة لتحديات التغير السريع في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية.

ولأن التطورات والتغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين تلقي بظلالها على الدراسات العليا وتفرض عليها تحديات كبيرة تستوجب المواجهة وتحمل المسئولية تحقيقاً للتنمية المرغوب فيها، وصولاً إلى المستوى الحضاري المنشود. قد أضحى الارتقاء بالتعليم العالي ومخرجاته – على حد سواء – ذات دور أساس في تحديد قدرته على تحقيق أهداف التنمية الشاملة[٨].

كما تعتبر الدراسات العليا من أهم مجالات تأهيل الكوادر المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لهذا يفترض أن يعد الطلاب الملتحقون بالدراسات العليا إعدادا جيدا ليصبحوا علماء الغد، وإن تكون أطروحتهم حلولاً لمشاكلات يعاني منها المجتمع[٩].

وقد تزايد عدد الحاضنات المرتبطة بالجامعات في الآونة الأخيرة في العديد من البلدان كوسيلة لتحويل المبتكرات ونتائج الأبحاث العلمية إلى ثروة اقتصادية، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم.

وتوجد العديد من التجارب العالمية الناجحة سواء أكانت أجنبية أم عربية في إقامة حاضنات فكرية وحاضنات أعمال تكنولوجية، والتي أسهمت في تطوير ودعم البحث العلمي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الإدارية والمالية والتكنولوجية والمعلوماتية والتسويقية للمشروع الصغير لتجاوز كل الصعوبات والعقبات التي تواجهه في بداية الإنشاء ومن الأمثلة الرائدة Innovation (IC2) Creativity & Capital Institute University of Texas معهد الابتكار والإبداع ورأس المال بجامعة تكساس بأوستن[١٠]، ومجمع البحوث بولاية كارولينا الشمالية[١١]، ومجمع الابتكار بجامعة ولاية بنسلفانيا، ومركز أبحاث تكنولوجيا الشركات بفرجينيا، وحاضنة جامعة وسط فلوريدا University of (UCFTI) Central Florida Technology Incubator، وحاضنة Jordan Technology Group (JTg) بالأردن، ومعهد بحوث التكنولوجيا الصناعية Industrial Technology Research Institute (ITRI) التايواني[١٢]، بالإضافة إلى حاضنات تكنولوجية الأعمال في المجمعات العلمية في أوروبا مثل المجمع العلمي

في كامبريدج في المملكة المتحدة[١٣] والمجمع العلمي في إيدين في السويد وإيطاليا، والمجمع العلمي "إدلر سهوف" في برلين بألمانيا[١٤].

وقد أثرت حالات النجاح في البلدان الأخرى لتكرار نفس تجربتها الناجحة للحاضنات، ويمكن الاستفادة منها في دولة مثل مصر تسير نحو التحول إلى اقتصاد السوق، وتمتلك كل مقومات بناء حاضنات الأعمال.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يلاحظ أن المجتمعات العربية عموماً والمجتمع المصري بصفة خاصة، بعيداً إلى حد ما عن متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة المنشود، فالكفاءات العربية والمصرية في الوقت الحالي منقسمة بين كفاءات مهاجرة تستفيد منها المجتمعات الأخرى وبين كفاءات ما زالت تعيش داخل أوطانها ولكنها محبطة وغير مستغلة ويتطلع أغلبها إلى الهجرة متى أتيحت الفرصة المناسبة لذلك؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة توافر كل الجهود من أجل إيجاد سبل عملية لخلق بيئة جاذبة تحتل فيها تلك الكفاءات المكانة اللائقة بها في عالم اليوم الذي يشهد ثورة تكنولوجية ومعرفية تعتمد في الأساس على إبداع الباحثين والمفكرين وغيرهم من أصحاب المهارات الخاصة[١٥]. وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢م)؛ بذكره "أن البلدان العربية أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والثقافة العالمية، وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر، فإنه لا يمكن إلا أن تزداد الأمور سوءاً"[١٦].

وقد أبرز تقرير المعرفة العربي لعام (٢٠٠٩م) أن هنالك تفاوتاً كبيراً في رأس المال المعرفي المكتسب من خلال التعليم، وأن التطور في هذا المجال كمياً وليس نوعياً وينتقد بذلك نقص الاستثمار في رأس المال المعرفي؛ حيث أشار إلى أن النقطة الأهم في مجتمع اقتصاد المعرفة تتعلق برأس المال المعرفي المطلوب والكفاءات القادرة على قيادة عملية التنمية والتحول نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة، وليس هناك دولة عربية واحدة تستطيع أن تتباهى بأنها وصلت إلى هذه المرحلة، مع الافتقار إلى استراتيجية محددة للارتباط بسوق العمل والاندماج فيه، بالارتكاز على استثمار الكفاءات المتوفرة، بالإضافة إلى قلة التعاون العلمي حيث تجري معظم البحوث والأعمال بشكل فردي، ولا تستخدم الأساليب البينية القائمة على جهود مشتركة[١٧].

وأشارت بعض الدراسات التي تناولت واقع الدراسات العليا التربوية ببعض الجامعات المصرية إلى وجود بعض المشكلات التي قد تؤدي إلى تدني مستوى الأداء بها مما يؤثر سلباً على كفاءتها وفاعليتها ويحول بينها وبين التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة، ومن أهم هذه المشكلات ما يلي[١٨]:

- ضعف تمكن طلاب الدراسات العليا من استخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة للتعلم الذاتي.
- قصور إعداد طلاب الدراسات العليا في منهجيات البحث العلمي، واللغة الإنجليزية والإحصاء.
- الضعف الكمي والكيفي للبرامج المقدمة بالدراسات العليا، وقلة ارتباطها بمتطلبات سوق العمل.
- نقص الإمكانات المادية متمثلة فى قلة المباني وقلة توافر المستلزمات البحثية والمعملية، وخاصة افتقار المكتبات إلى المراجع الحديثة وضعف تفعيل شبكة الإنترنت بها.
- نقص الإمكانات البشرية متمثلة فى العجز في عدد أعضاء هيئة التدريس، وقلة تمكن البعض من استخدام وسائط التكنولوجيا الحديثة فى التدريس.
- غياب بعض المعايير التي تحقق الجودة في برامج الدراسات العليا التربوية.
- نقص وجود مراكز لتسويق البحوث والخدمات الجامعية.
- ضعف قابلية تطبيق البحوث التي تجري بالجامعة في الواقع العملي.
- ضعف قيام الجامعة بتقويم أدائها من منظور المؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بها.

- انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام الدراسات العليا.
- ضعف التنسيق بين الجامعة وغيرها من المؤسسات المجتمعية التي تتيح الاستفادة منها.

كما أشار أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة أن البحث العلمي بالجامعة؛ يعاني من قصور في سياسته وتمويله ومخرجاته ولا يحقق أهدافه، كما أنه لا يتكافأ مع الطموحات التنموية التي يتطلع إليه المجتمع، فبعض الأبحاث التي يقوم بها الطلاب لنيل درجة الماجستير والدكتوراه مردودها العلمي ضئيل؛ فهي ليست منبثقة من السعي إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية، ويرى التقرير أيضاً أن وحدات البحوث بجامعة عين شمس يتم فيها البحث العلمي عادة بالجهود الفردية، وضعف قدرتها على مواجهة تحديات ومتطلبات العصر، وكذلك ضعف قنوات اتصال قوية بينها وبين المراكز البحثية الأخرى والمؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة بالمجتمع(١٩).

لذا توجد حاجة ملحة لإعادة النظر في الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية لمواكبة اقتصاد المعرفة ولتعزيز دورها في بناء وتنمية مجتمع واقتصاد المعرفة، الأمر الذي يبرر اختيار الدراسة الحالية لموضوع التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا التربوية على اعتبار أن التحول نحو اقتصاد المعرفة قد يساعد الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية على تحقيق أهدافها والتغلب على الكثير من المشكلات التي تواجهها ويساهم في تحقيق جودتها ومن ثم التميز والمنافسة.

من هذا المنطلق تبدو أهمية البحث في تقديم تصور مقترح تساعد الجامعات العربية عامة، والمصرية خاصة، على احتضان الإبداع العلمي بداخلها وخارجها وإنشاء حاضنات خاصة بذلك، وذلك لتطوير بيئة إنتاج المعرفة المتجددة، والقادرة على الانتقال بالمجتمع إلى الدخول في مجتمع المعرفة، تمهيداً للسمو نحو تأسيس المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته وحتى يتسنى للجامعات القيام بدورها المنوط بها تجاه البحث العلمي والمجتمع.

تأسيساً على ما تقدم، تحاول هذه الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

ويسعى البحث إلى الإجابة عن

كيف يمكن تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأساس الفكري للدراسات العليا التربوية كحاضنات فكرية ومدى ملاءمتها لمتطلبات اقتصاد المعرفة؟
٢- ما متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا التربوية؟
٣- ما التصور المقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة وضع تصوير مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد طبيعة الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية، ومدى ملاءمتها لحاجات الاقتصاد المبني على المعرفة.
٢- تعرف أهم متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا التربوية.
٣- وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة

في ضوء الحديث المستمر عن الجامعة والدراسات العليا التربوية والتغيرات العديدة المحيطة بها التي دعت الكثيرين إلى الحديث عن التحول في طبيعة هذه الدراسات، وفي أثر الثورة العلمية على استخدام البحوث العلمية بصورة أفضل تكفل وفاءها بحاجات المجتمع بصورة أفضل، تظهر الأهمية الموضوعية لهذه الدراسة في كونها كما تظهر أهميتها في النقاط التالية:

١- كونها تتناول موضوع غاية في الأهمية، والذي يعتبر مدخلا مهماً في مجال تطور برامج الدراسات العليا التربوية في الوقت الذي تشير فيه التقارير الدولية والأبحاث العلمية إلى ضعف قدرتها الإنتاجية في الوطن العربي وضرورة إنتاج المعرفة وعدم استهلاكها فقط.

٢- قد تسهم الدراسة في مساعدة القائمين على برامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية في التعرف إلى طبيعة البرامج، والتعرف إلى متطلبات اقتصاد المعرفة.

٣- يكشف البحث للقائمين على البحث العلمي والجامعات أن إنشاء حاضنات للإبداع العلمي يعد من أهم أولويات المرحلة الراهنة بالمجتمع المصري لتحسين كثير من الأوضاع المجتمعية، وأهمها الوضع الاقتصادي.

٤- إمكانية استفادة صانعي القرار من التصور المقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في التعرف على ماهية وطبيعة برامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية وتحديد متطلبات اقتصاد المعرفة ووضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية كحاضنات فكرية.

مصطلحات الدراسة:

تتحدد مصطلحات الدراسة بما يلي

١- التطوير: Developing

ويعني في اللغة (تطور): تحول من طور إلى طور (التطوير): التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضاً على التغير التدريجي الذي يحدث في المجتمع أو العلاقات أو النظم السائدة فيه[٢٠].

- يعرف قاموس الإدارة التطوير بأنه نسق نظامي مخطط ومدبر يهدف إلى إحداث تغيير في المؤسسة لرفع كفاءتها في تحقيق أهدافها وحل مشكلاتها فالتطور عملية منظمة تسير وفق خطوات محددة لتعديل الواقع الحالي وتحسين أداء النظام[٢١].
- ويعرف أحمد زكي بدوي التطوير على أنه "نمو المجتمع الثابت إلى مجتمع متغير وفق إحتياجات جماهير الشعب"[٢٢].
- ويعرف التطوير في مجال التعليم بأنه مجموعة التغييرات الايجابية المحملة بالقيم التربوية والعلمية التي تحدث في نظام تعليمي معين بقصد زيادة فعاليته وتحقيق كفايته الانتاجية، أو تحويل وضعيته ليكون أكثر استجابة لحاجات التغيير الاجتماعي المنشود في ثقافة المجتمع الذي ينشأ فيه، وتغيير وجهته ليكون أكثر مواكبة لمعطيات التقدم الحضاري الموجود في ظروف العصر الذي ينتمي إليه، وقد يكون التطوير جذرياً شاملاً بحيث يشمل أهداف النظام وبنيته وخططه ومناهجه بما يرقى بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح الشامل (Reform). أو قد يكون التطوير جزئياً محدوداً بحيث يشمل جانباً من النظام أو جزئية معينة فيه مما يجعله تجديداً (Innovation)[٢٣].

ويقصد بالتطوير الإداري "تلك المجهودات المصممة خصيصاً لتحقيق تغييرات أساسية في نظام الإدارة من خلال عمليات تطويرية شاملة أو مجموعة الإجراءات الموجهة التي تهدف إلى تحسين واحد أو أكثر من مدخلات النظام الإداري مثل الهياكل الإدارية والأفراد والإجراءات المنشودة منه على أتم وجه بطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف وهذا يستدعي تغييرات في شكل ومضمون الشيء المراد تغييره[٢٤].

في ضوء ما سبق يمكن تعريف التطوير إجرائياً بأنه عملية تغيير في نظام الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية من خلال عمليات تحسين شامل للهيكل الإداري والأفراد والإجراءات التي تضمن حسن سير العمل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

٢- الدراسات العليا التربوية: Educational Post

- تعرف بأنها: إعداد الطلاب للحصول على الدرجات العلمية التربوية، وتنمية وصقل قدراتهم على البحث والتحليل والتاصيل العلمي وتفجير الطاقات الإبداعية لديهم لتميكنهم من تطبيق ما اكتسبوه من مهارات بحثية في الكشف عن المعارف التربوية الجديدة والعمل على حل مشكلات المجتمع التربوية والتعليمية[٢٥].
- كما تعرف بأنها: المرحلة الدراسية التي تلي الدرجة الجامعية الأولى حيث يواصل الطلاب دراستهم عبر برامجها المتنوعة ليحصلوا على درجات علمية كالدبلوم والماجستير والدكتوراه التابعة لأحد الأقسام التربوية، بتوجيه وإشراف أساتذة القسم التربوي المختص، ووفقا لمنهجية معينة في الاختبار والإعداد والتأهيل العلمي والمهني في المجالات التربوية المتنوعة[٢٦].
- وتعرف بأنها: تلك الدراسات التي يلتحق بها الدارسون بعد الانتهاء من الدرجة الجامعية الأولى، وهي تختص بجانبين أساسين: إعداد مهني تربوي يعنى بتقديم المعلومات واكتساب المهارات التي تعين على الوفاء بمتطلبات المهن المختلفة، وإعداد أكاديمي يعنى بإعدد الباحثين والكوادر العلمية والأكاديمية المؤهلة تربويا[٢٧].

وفي ضوء ما تم عرضه من مفاهيم للدراسات العليا التربوية، يمكن تعريفها إجرائيا على أنها: دراسات تلي المرحلة الجامعية الأولى، تهدف الحصول على إحدى الدرجات العلمية التربوية كالدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، وذلك من خلال تنمية قدرة الطلاب على البحث العلمي ومن ثم حل مشكلات المجتمع التربوية والتعليمية.

٣- اقتصاد المعرفة: Knowledge Economy

يعرف اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة[٢٨].

كما يعرف أيضاً بأنه: "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، بمعنى أنه كلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي[٢٩]. وبالتالي فهو "اقتصاد يعتمد في توليد الناتج بصفة أساسية على إنتاج واكتساب وتطبيق المعرفة [٣٠].

مما سبق يقصد باقتصاد المعرفة في الدراسات العليا إجرائياً : الخطوات والإجراءات اللازمة لانتقال الدراسات العليا التربوية بالجامعة المصرية لتحقيق خدمات عالية الجودة في التعليم والتدريب والبحث العلمي، والاستخدام الفعال للمعرفة واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنتاج ونقل وتطبيق المعرفة ، وتنمية قدرات رأسمالها البشري للوصول إلى مرحلة الإبداع والتجديد ، والتعلم الذاتي المستمر ، والاستثمار في رأس المال الفكري في ظل نظام محكم من التقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية .

٤- مفهوم الحاضنات الفكرية Think Tanks:

تعرف الحاضنات بأنها "مزيج فريد وشديد المرونة من عمليات تطوير الأعمال والبنيات بقصد رعاية المشروعات والأعمال الجديدة والصغيرة في أحرج وأصعب مراحل البدايات المبكرة"(٣١).

وتعرف على أنها "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها – لمرحلة محددة من الزمن – مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بمن يرغبون البدء في مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الإنطلاق"(٣٢).

كما عرفت على أنها: "مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم ويتم خلال فترة حاضنة تقديم العمل وخدمات استشارية فنية، وإدارية، وإنتاجية وتسويقية، ومالية، وقانونية وصولا إلى تأسيس شركة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة"(٣٣).

وأيضاً الحاضنة هي " المكان الذي يقدم الخدمة المتعلقة بتبني أفكار المبدعين لإنتاج منتجات جديدة أو تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة حيث تقدم لهم المعلومات الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق منتجاتهم واستمرار نموها كما يقدم خدمات شاملة متمثلة في المكان والخدمات والاتصالات إلى جانب توفير بعض المعدات والمستلزمات والربط مع الجهات المساعدة في إنجاح المشروع مثل مصادر التمويل والمعامل والمختبرات والمصانع وغيرها"(٣٤).

وترى الباحثة من خلال ما تقدم من مفاهيم للحاضنات على أنها مؤسسة تنموية اقتصادية تقوم بدعم المبدعين وتقدم لهم المساعدات والاستشارات والمعلومات اللازمة لإتمام مشروعاتهم لخدمة المجتمع الخارجي وأن أهم مكان يمكن أن تنشأ به الحاضنات هي الجامعات وذلك لأن الجامعة في الأصل هي بيت الخبرة داخل أي مجتمع بما فيها من مستشارين وخبرات وأبحاث علمية.

الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم القيام به من مسح للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية لم تجد الباحثة دراسة تناولت الموضوع بصورة مباشرة، غير أن هناك دراسات وبحوث لها قيمتها وأهميتها تعرضت لجانب أو لآخر من جوانب الدراسة. وفيما يلي عرضاً لهذه الدراسات السابقة وفقاً للترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ومقسمة وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة باقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالدراسات العليا التربوية.

المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بحاضنات الفكر والإبداع (Think Tanks).

وسوف تعرض الدراسة للمحاور السابقة على النحو التالي:-

المحور الأول: الدراسات المتعلقة باقتصاد المعرفة.

أولاً: الدراسات العربية

وتعرضها الدراسة من الأقدم إلى الأحدث متناولة هدف الدراسة والمنهج المستخدم وأبرز النتائج على النحو التالي:

(١)دراسة: فاطمة رمضان عوض النجار (٢٠١٥م) بعنوان "إستراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة" (٣٥).

هدفت الدراسة تحديد الكفايات المعرفية والبحثية لطلاب الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية لتنمية هذه الكفايات في ضوء متطلبات

مجتمع واقتصاد المعرفة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يؤكد أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة بمختلف تخصصاتهم ودرجاتهم العلمية، وجنسياتهم (سعوديين ومتعاقدين) وبدرجة كبيرة على أهمية توافر المهارات البحثية لدى الباحثين.
- بالرغم من وجود اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس السعوديين والمتعاقدين على أهمية توافر المهارات البحثية لدى الباحث وبدرجة كبيرة إلا أن هناك فروقاً بينهما في هذه الدرجة لبعض المهارات بعضها لصالح أعضاء هيئة التدريس السعوديين والبعض الآخر لصالح أعضاء هيئة التدريس المتعاقدين.

(٢) دراسة: عبد الرحمن نزيه (٢٠١٦) بعنوان "دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية" [٣٦]: دراسة حالة (لجامعة محمد الخامس السويسي).

هدفت الدراسة التعرف على إستراتيجية الجامعة في ميدان البحث العلمي ، وتقييم مدى ملاءمة مدخلات البحث العلمي الجامعي ونواتجه مع متطلبات اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى قياس وتبيان مدى مساهمة القطاع الخاص المغربي في البحث العلمي. وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- ضعف مساهمة البحث العلمي الجامعي لهذه المؤسسة في الناتج الإبتكاري الداعم للتنمية وعدم قدرته على منافسة البحوث العلمية في الدول المتقدمة أو نظيراتها الصاعدة مثل (دول النمور الأسيوية).
- ضعف الموارد المالية والميزانية المخصصة للبحث العلمي.
- غياب دعم القطاع الخاص للبحث العلمي الجامعي للولوج إلى الاقتصاد المعرفي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

وتعرضها الدراسة من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

(١) دراسة: كوك أندرو (Kok, Andrew) (2007) بعنوان "مبادرات إدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي" [٣٧]:

هدفت الدراسة التعرف على مكونات رأس المال الفكري، وواقع إدارته، كجزء من إدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي، وذلك بالتطبيق على جامعة "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا، والتعرف على طرق قياس رأس المال الفكري بمؤسسات التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن رأس المال الفكري يتكون من ثلاثية مهمة، تركز عليها الجامعة المعنية، وهي حقوق الملكية الفكرية والإبداع، والمساهمين في حقل التعليم العالي، كما كشفت الدراسة عن أن مهارات وخبرات أعضاء الجامعة تشكل أبرز مكونات رأس المال الفكري بالجامعة المعنية، كما أوضحت الدراسة أن نظام التمويل القائم في الجامعة، والمعتمد بشكل شبه كامل على الدولة يدعو إلى ضرورة استغلال الأشكال البديلة للتمويل، خاصة في ظل تراجعه، كما يفرض على الجامعة أن تسأل نفسها عن كيفية إدارة وتقييم رأس المال الفكري المتاح لها كجزء من مبادرات إدارة المعرفة.

(٢) دراسة: مارجينسون سيمون (Marginson, Simon) (2007) بعنوان "التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة" [٣٨]:

هدفت الدراسة التعرف على دور التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة في إتاحة فرص للتوظيف والانتشار العلمي وزيادة دخل الجامعة والارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية في المجتمعات، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بفحص هذا الدور في عدد من الجامعات في بعض الدول، كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، وسنغافورة، وكوريا، والصين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن جامعات الدول المعنية تولي

اهتماماً كبيراً للعلوم والبحوث التطبيقية، وتعتمد على شبكات واسعة من الهواتف الجوالة والإنترنت وفرق المعلومات في النشر والتسويق المعرفي، كما أشارت النتائج إلى حاجة الجامعات المتزايدة، للتمويل دفعتها إلى البحث عن مصادر دخل بديلة؛ كالنشر عبر الإنترنت، وحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، واستقطاب تمويل يتعدى حدود الدولة، اعتماداً على قوة تعليمها وبحوثها، بالإضافة إلى الاعتماد على رأس المال البشري من خريجيها الدوليين، الذين استطاعت أن تجدهم داخل أوطانهم كوكلاء، لها في تسويق مخرجاتها العلمية والمعرفية.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالدراسات العليا التربوية:

أولاً: الدراسات العربية

وتعرضها الدراسة من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

١- دراسة: هيام محمد عبد الفتاح محمد (٢٠١٤م) بعنوان "تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر في ضوء بعض الخبرات المعاصرة"[٣٩]:

هدفت الدراسة تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر في ضوء بعض الخبرات المعاصرة وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- غياب فلسفة واضحة ومحددة للدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر، توجهها وتنظمها وتقود حركتها على خط المستقبل، وهذا في حد ذاته مصدر خطر كبير، ومنبع للعديد من المشكلات، والتي تمس في مجملها ليس فقط الكفاية الداخلية والخارجية لنظام الدراسات العليا، بل تؤثر بقوة في سياسات التنمية العلمية والبشرية واستغلالها في تجويد نوعية الحياة.
- اتفاق عينة الدراسة – من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر – حول وجود مشكلات ببرامج الدراسات العليا التربوية بالجامعة وكانت أكثر المشكلات وجوداً من خلال ارتفاع متوسطات استجابات أفراد العينة فيها هي المشكلات المتعلقة بالجوانب التنظيمية لبرامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر تليها المشكلات المتعلقة بالبرامج الدراسية والمقررات تليها المشكلات المتعلقة بالمكتبات ثم المشكلات المتعلقة بطلبة الدراسات العليا التربوية.

٢- دراسة: جمال كامل الفليت (٢٠١٥م) بعنوان "دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العملية التعليمية في محافظات غزة ومقترحات تفعيله" [٤٠]:

هدفت الدراسة تعرف دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية وتقديم مقترحات لتفعيله واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأوضحت نتائج الدراسة أن دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية جاء متوسطاً بنسبة (٦٢,٤٦%) كما كشفت النتائج عدم وجود فروق في تقديرات كل من المشرفين على البحوث التربوية والقائمين على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم نحو واقع دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية.

وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل دور الأبحاث التربوية في تطوير العملية التعليمية.

٣- دراسة: إيمان أحمد حمدي إمام (٢٠١٥م) بعنوان "الدراسات العليا عن بعد: رؤية مستقبلية للدراسات العليا بكلية التربية الفنية – جامعة حلوان" [٤١]:

هدفت الدراسة توفير نظام للتعليم مدى الحياة للعاملين في المجالات المختلفة بما يواكب التطورات الحديثة.

وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة الإهتمام بتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، على أساليب إعداد المادة التدريسية والتدريبية للدراسات العليا من بعد، تنمية الوعي المجتمعي بأهمية الدراسات العليا من بعد ومجالاته وأهدافه،المراجعة والتقويم المستمران

لبرامج الدراسات العليا من بعد المقدمة في الجامعات المختلفة، تحديث المجلات التربوية من خلال تشجيع النشر الإلكتروني للأبحاث والدراسات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

وتعرضها الدراسة من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

(١) **دراسة: علي هاكان، إينان غولر (Ali Hakan & Inan Güler) (٢٠١١) بعنوان " مقارنة شاملة لبرامج الماجستير بالنظام التقليدي وبنظام التعليم عن بعد"[٤٢]:**

هدفت الدراسة تقييم مميزات وعيوب الدراسة بالنمط التقليدي من ناحية والتعليم عن بعد من ناحية أخرى من خلال مقارنة نتائج الاستبيان والمقابلات الشخصية لطلبة مرحلة الماجستير واستيضاح أهمية التعليم عن بعد بالنسبة لهم. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وقد أوصت الدراسة باستخدام نمط التعليم عن بعد في الدراسات العليا مما يعزز كفاءة الدراسات العليا ويزيد من مستوى الخريج بشكل فعال.

(٢) **دراسة: حسن جاشري (Hasan Jashari) (٢٠١٢) بعنوان " توظيف التقنيات التعليمية الحديثة في برامج الماجستير " [٤٣]:**

هدفت الدراسة التعرف على التغيرات الأساسية التي حدثت في مجال دراسة الماجستير في مجال التربية بنظام التعليم المفتوح ومدى تأثير الوسائل التقنية الحديثة عليها، وتوضيح الفرق بين الوسائل التعليمية التقليدية والوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في برامج الماجستير، ومدى مقاومة أعضاء هيئة التدريس لاستخدام تلك التقنيات. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- إن التعليم المفتوح يمثل فرصة لتحسين الأعمال الفردية والجماعية بين الطلبة والمعلمين.
- جذب الطلبة من خلال ربطهم بالبرامج المشتركة مع الجامعة ذات التصنيفات في ضمان الجودة.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بحاضنات الفكر (Think Tanks):

(١) **دراسة سمير عبد الحميد القطب (٢٠٠٩م) بعنوان " فلسفة التميز في التعليم الجامعي .. نحو جامعة متميزة"[٤٤].**

وأبرزت دراسة سمير عبد الحميد أهمية وجود فلسفة التميز في التعليم الجامعي نحو جامعة متميزة.

وقد أوصت الدراسة أثناء تناول منظومة البحث العلمي في الجامعة المتميزة بوجود حاضنات للإبداع العلمي داخل الجامعات لتطبيق نتائج البحوث المميزة والمبدعة على أرض الواقع.

(٢) دراسة علي بن صالح الشايع (٢٠١٠م) بعنوان " البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية"[٤٥].

ودراسة علي بن صالح الشايع والتي اكدت على أهمية البحث العلمي في مجتمع المعرفة وأبرزت مشكلات البحث العلمي والتي تعوق أدائه في ظل متطلبات مجتمع المعرفة

وقد أوصت الدراسة بأهمية وجود حاضنات لاحتضان إبداعات البحث العلمي في ظل مجتمع المعرفة.

(٣) دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية (٢٠١٠م) بعنوان " دور مجمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي"[٤٦].

كما أكدت دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز (٢٠١٠ م) على دور مجمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي ومن أهم هذه المجمعات حاضنات الأعمال وأكد على أثار وجود هذه الحاضنات والمجمعات في التحول الاقتصادي في بعض الدول.

(٤) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠١١م) بعنوان ": تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١ م [٤٧].

وأكد تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية (٢٠١١ م) ، على ضرورة إنشاء هذه الحاضنات، وخاصة للمشروعات الصغيرة، وذلك للمساعدة في تجاوز المجتمع لكبوته **الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير والأحداث التالية لها. والتي كانت نتيجة لعقود الفساد التي عاشتها مصر قبل الثورة.**

خطوات الدراسة

اتساقاً مع أهداف الدراسة وطبقاً للمنهجية المتبعة سوف تسير الدراسة وفقاً للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** تحديد الأساس الفكري للدراسات العليا التربوية كحاضنات فكرية ومدى ملاءمتها لمتطلبات اقتصاد المعرفة.
- **المحور الثاني:** تحديد متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا التربوية.
- **المحور الثالث:** التوصل إلى تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

(١) المحور الأول: تحديد الأساس الفكري للدراسات العليا التربوية كحاضنات فكرية ومدى ملاءمتها لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

في منتصف التسعينات من القرن العشرين وفي ظل العولمة، انتقل الحوار حول سياسة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الساحة العالمية بتحريض من مؤسسات التمويل العلمي العالمية مثل البنك الدولي وهيئة اليونسكو UNESCO اللذين اتفقا في مواقفهما على أن الوضع الحالي للتعليم العالي والدراسات العليا في العالم غير مرض ولعله سيبقى كذلك على المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما يدعو إلى التشاؤم في عملية توليد القدرات البشرية اللازمة لدخول مجتمع المعرفة[٤٨].

وفي هذا السياق وحسب البنك الدولي، يعاني التعليم العالي والدراسات العليا في الجامعات في جميع أنحاء العالم من أزمة يمكن تلخيصها بما يلي:

١. تتصف الدراسات العليا في الجامعات في جميع أنحاء العالم بدرجة منخفضة من الجودة بسبب تضخم في أعداد التوظيف في ظل موارد محدودة.
٢. يتصف التعليم العالي بمحدودية الكفاية من حيث استخدامه غير الملائم للموارد العامة، وفقدان عائداته بشكل كبير، وتواجد ازدواجيته في برامجه.
٣. إجحاف في نسب المساعدات والمعونات المالية التي لا تتناسب مع الدعم المادي المخصص للمجالات الأخرى.
٤. مسألة إدارة وقيادة المؤسسات البحثية، حيث إن أسلوب استخدام الأموال واستقلالية الإنفاق في مؤسسات البحث والدراسات العليا عبارة عن مسألة لا يمكن توقع الكثير في إصلاحها.

ولكن بالرغم من الجهود التي تبذل لبناء نظام للدراسات العليا والبحث العلمي قوى لا يستطيع البقاء والاستمرار، ويكون عاملا داعما للمجتمع بكامل فعاليته وقطاعاته الاقتصادية ويهيئ لمجتمع المعرفة، فهو ما يزال يواجه العديد من التحديات نذكر منها[٤٩]:

١. المناهج الجامعية: لا تتناسب والاحتياجات العلمية والتقنية التي يحتاجها الاقتصاد والمجتمع العربي وسائر المجتمعات النامية.
٢. الطلب المتزايد للدراسة والانخراط في النظام التعليمي مع ندرة وجود إستراتيجية عمل لتوازن وتكامل ما بين الأعداد المنتسبة إلى الجامعات العربية واحتياجات المجتمع العربي والنامي.

٣. نشهد حاليا تحول مجتمعات الدول المتطورة إلى مجتمعات تقوم على المعرفة (مجتمع المعرفة) ونلمس مقابل ذلك الصعوبات التي تواجه المجتمعات في اللحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي.

تستمر الأبحاث التي تخرج من أروقة الجامعات ومراكز البحث العلمي وكليات الدراسات العليا الأوروبية جنبا إلى جنب مع مؤسسات القطاع الخاص والعام في تطوير منتجات تكنولوجية لا مثيل لها، وما نزال نلحظ في الوقت الحاضر كيف أن الهوة ما بين الدول المتطورة والدول النامية ما تزال تتسع وتكبر، في الوقت الذي تستثمر فيه الدول الصناعية ما بين ٢ – ٣% من دخلها القومي في البحث والتطوير، فإن الدول النامية نادرا ما تصل إلى ١%.

إن العلاقة المتينة القائمة ما بين الصناعة والبحث العلمي والدراسات العليا في جامعات الدول المتطورة يجعل من البحث والتطوير أداة هامة في النمو الاقتصادي، وبالمقابل غالبا ما يفتقد البحث والتطوير في جامعات الدول النامية إلى طلب فعلي وحاجة حقيقية من الصناعات المحلية، مما يجعل البحث والتطوير في جامعات هذه الدول يقتصر على التوجه الأكاديمي فقط، وتبدو هذه الحالة مثيرة للقلق عندما نجد البحث الجامعي في وضع لا يساهم بشكل ملحوظ في إيجاد الحلول لاحتياجات المجتمع المحلية والملحة(٥٠).

فلم تعد الدراسات العليا ترفا ثقافيا، بل أصبح لها دورا مهماً في إعداد الملكات العلمية التي تحتاجها التنمية العلمية والتكنولوجية في أي بلد من البلدان. كما أنه بدون منظومة دراسات عليا رصينة في أية جامعة من الجامعات لا يمكن بناء منظومة بحث علمي رصينة وفاعلة لإثراء المعرفة والإسهام بحل المعضلات العلمية والتكنولوجية، فالدراسات العليا هي الوسادة التي يتكأ عليها البحث العلمي ومن هذا المنطلق أولت الجامعات الدراسات العليا اهتماما بالغا، وتعد رصانة الدراسات العليا وتطورها أحد أهم مؤشرات تطور ورقي الجامعات.

لذا فقد حددت الجامعات أهداف الدراسات العليا بوضوح، فجاءت هذه الأهداف مفصلة شملت تحديدا للأهداف الأكاديمية والاجتماعية والسياسية كما يأتي(٥١):

١. تعزيز مكانة المجتمع باعتبارها مركز إشعاع خلاق.
٢. توكيد أهمية العلم كأداة ثورية في بناء المجتمع.
٣. توفير أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين على اختلاف اختصاصاتهم التي تتطلبها قطاعات التعليم والبحث العلمي ودوائر الدولة.
٤. تهيئة المتخصصين لسد احتياجات قطاعات التنمية القومية.
٥. تعميق التوازن بين تقدم العلوم النظرية والجوانب التطبيقية فيها.
٦. إيجاد الحلول العلمية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.
٧. توجيه الطلبة وتنمية روح الابتكار والإبداع لديهم.
٨. تقديم الخدمات والاستشارات العلمية للدولة ومؤسساتها.
٩. ربط وتنمية الدراسات العليا بالحاجات المرحلية لخطط التنمية.

ولكن على مستوى الجامعات المصرية فإن أهداف برامج الدراسات العليا التربوية يتلخص في الآتي:

تستطيع الدراسات العليا تحقيق الإنجازات والنتائج المرجوة منها إذا ما خطط لها تخطيطا جيداً، وكانت أهدافها واضحة، إذ لا يمكن أن يقوم جهد جماعي وفعال دون وجود أهداف واضحة المعالم ومحددة . ومن أهداف الدراسات العليا التربوية فيما يلى:

- إثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها عن طريق البحث والاستكشاف والانفتاح على التراث الفكري والثقافي ودراسته بموضوعية .
- إكساب الباحثين مهارات وأساليب البحث العلمي بما فيها من تحديد لمشكلة البحث واشتقاق الفروض واختبارها وتعميم أدوات البحث وبنائها وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وكتابة تقرير البحث(٥٢) .

- الحث على الاستزادة بالبحث والتقصي وإعمال الفكر وحفز الملكات واستمرار التعلم والبحث، وتعويد الطلاب الباحثين على الصبر والمثابرة في طريق العلم المضنى[٥٣].
- تجديد معارف الملتحقين بالدراسات العليا بما يتناسب والحاجات الراهنة والمتوقعة ، ومساعدتهم على النمو المهني[٥٤].
- خدمة البيئة والاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلبات خطط التنمية عن طريق الاشتراك في إعداد تلك الخطط ومتابعتها وتقديم الاستشارات العلمية لمراكز الإنتاج وتوجيه البحوث لمعالجة القضايا التنموية المختلفة .
- التصدي للمشكلات التي ظهرت نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية بأسلوب علمي شامل، والقيام بدراسات تطبيقية تهدف إلى ربط الجامعة بالمجتمع٠ فالدراسات العليا مرحلة تعليمية ملتزمة بوظيفة اجتماعية .
- توفير القوى العاملة المدربة على مستويات عليا من العلم والتقنية والقادرة على إنجاح خطط التنمية، بالإضافة إلى تكوين كفاءات علمية جديدة متخصصة تسد بها الجامعات حاجاتها من أعضاء هيئة التدريس، وتعويد أجيال الشباب من الباحثين على النظر إلى مشكلات مجتمعاتهم من خلال البحث الموضوعي ، وتوطين أبحاث الدراسات العليا وتخليص الثقافة العربية من التبعية[٥٥].

يتضح مما سبق مدى التداخل بين الأهداف حيث تراعى الجوانب المعرفية والاجتماعية والاقتصادية وأنه من الصعب الفصل بينها هذه ، وأن المقياس الأساسي لنجاح الجامعة و الدراسات العليا في أداء رسالتها هو فاعلية جهدها وحجم إنتاجها والقدرة على تطوير نفسها، وعمق اتصالها بما حولها ودراسة المشكلات المجتمعية، وتأصيل روح الاستقصاء في الخريجين، والالتجاء إلى اكتشاف أساليب حديثة ومتطورة لحل ما يرتبط بها من عقبات.

ولكي تزدهر الدراسات العليا في جامعاتنا لابد أن تعتمد هذه الدراسات منظومة رصينة ومرنة في آن واحد لاستيعاب جميع المتغيرات والمستجدات العلمية والتقنية، وأن تعتمد أسلوب الحاضنات البحثية والفكرية Think Tanks لتجميع الطاقات العلمية والبشرية والإمكانات المادية، فليس من المعقول في عالمنا المعاصر الذي يشهد ثورة معلوماتية هائلة عدم مواكبة الدراسات العليا التربوية لكل ما هو جديد ويجب إعادة النظر بشكل جاد في تطوير منظومة برامج الدراسات العليا التربوية والارتقاء بها كما ونوعا بالجامعات المصرية وإمكانية تحويلها إلى حاضنات فكرية Think Tanks في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

(٢) المحور الثاني: متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدراسات العليا التربوية.

تتعدد متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة فمنها ما هو متعلق بإنتاج ونقل وتطبيق المعرفة وذلك فيما يلي:

أولاً: متطلبات متعلقة بإنتاج المعرفة : عن طريق البحث العلمي Knowledge Production Through Research : **ومن هذه المتطلبات ما يلي:**

١- نشر ثقافة الإبداع والابتكار[٥٦]

تلعب الخصائص الاجتماعية و الثقافية لأي مجتمع دورا هاما في تشكيل السلوكيات الفعلية لمؤسسات العمل العامة و الخاصة ، فنجد أن ما يصدر عن العاملين من تصرفات يكون من إنتاج البيئة الثقافية و الاجتماعية التي يعيش فيها أولئك الأفراد العاملون ، و بالتالي فان ثقافة المؤسسة هي جزأ لا يتجزأ من ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه ، بحيث تمثل الثقافة مجموعة القيم و المعتقدات و العادات و التقاليد و سلوك الأفراد العاملين في هذه المؤسسة .

إن ثقافة المنظمات الابتكارية تتسم بالميل إلى تأكيد روح المبادرة وأسبقية الأفراد على القواعد والإجراءات المحددة، مع رؤية مفتوحة لتقبل أية فكرة جديدة بأقل قدر من الاعتراضات التي تحبط الابتكار ومبادراته. ولكي تستطيع المنظمات تحقيق ذلك لابد من تقليص قواعد العمل الجاهزة وأدلة العمل ، و تهدف الثقافة تنظيمية إلى :

تحقيق التكامل الداخلي في المؤسسة . حيث تساعد الأفراد العاملين للتعامل بشكل جماعي

تساعد المنظمة في التكيف مع البيئة الخارجية . و في ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنظمات من التغيير السريع في البيئة الخارجية بالإضافة إلى ظهور عدد من العوامل و القوى التي تدفع المنظمة للعمل بشكل مغاير عن الأسلوب المعتاد و تزداد أهمية الثقافة و التي تساعد المؤسسة في الاستجابة السريعة لاحتياجات الزبائن و حركة المنافسين .

توفير إطار لتوجيه السلوك المؤسسي للعاملين في المؤسسة .

مساعدة الأفراد على الإحساس بكيان المؤسسة و قيمها مع معتقداتهم الشخصية .

٢- اعادة النظر في فلسفة وأهداف الدراسات العليا التربوية

أصبح مفهوم جامعة مجتمع واقتصاد المعرفة هو أن تكون قادرة على مواجهة تحديات العصر وضغوطه المتزايدة ، وتبادر من أجل تحقيق التناغم مع احتياجات وأولويات سوق العمل مما يعزز مهمتها في النمو الاقتصادي ، وعليه فينبغي إعادة صياغة فلسفة التعليم الجامعي، بحيث يصبح حافزاً للإبداع والابتكار، ويكون دافعاً إلى تعلم كل جديد ، وأن يوجه لخدمة المجتمع وأن يواكب التطور، كما يهدف في رسالته إلي تعليم المرء كيف يتعلم ليصبح دائماً متعلماً كي يواكب التغيرات السريعة في كل مناحي الحياة(٥٧).

كذلك يجب إعادة النظر في فلسفة التعليم الجامعي بشكل عام والدراسات العليا التربوية بشكل خاص بحيث يمكن التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، حيث إنه في ظل الثورة المعرفية لا يمكن أن يكون النقل للمعرفة هو الهدف الأساسي للتعليم، بل تصبح فلسفة التعليم الجامعي قائمة على التركيز على تعليم الطلاب كيف يتعلمون، وتحديث رؤيته ورسالته بما يعكس سمات ومعطيات ومتطلبات عصر المعرفة ومن أبرز الملامح التي ينبغي أن تتسم بها فلسفة التعليم ما يلي(٥٨):

- الاهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدماتها للمجتمع وعدم الاقتصار على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية.
- تحويل العملية التعليمية تدريجياً من التدريس(Teaching) إلي التعلم (Learning)، وذلك من خلال الوصول بالطالب إلي تحقيق القدرة على إعمال الفكر، باستخدام الأسلوب الناقد والتفكير الابتكاري، بالإضافة إلى القدرة على إنتاج المعرفة بدلاً من مجرد تلقيها، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم الذاتي للفرد، حتى يتمكن الطالب من ملاحقة التطور السريع في المعرفة.
- توفير حرية الطالب في تحديد زمن ومكان التعلم، طبقاً لما تسمح به إمكاناته وقدراته، بمعني الاستفادة من التعليم من بعد والتعلم المستمر من خلال البحث عن أسلوب هيكلي آخر.
- تحقيق الاستقلال العلمي والفني والإداري والمالي.
- تأكيد الصلة بين الدراسات العليا التربوية وبين مطالب البيئة وسوق العمل(٥٩).

٣- الاستثمار فى رأس المال الفكري(٦٠) :

إن العنصر البشري سيظل العنصر الحاسم لكل نمو اقتصادي في المستقبل، ومصدر لكل إنتاج وثروة وحضارة وخير ورفاهية، فالعنصر البشري من أهم أصول وموارد أي منظمة، فلا يمكن إحداث التطوير إلا من خلاله، وكلما نمت مهاراته وقدراته وفكره انعكس ذلك إيجابياً على أدائه وأداء المنظمة (أو الجامعة)، وفي الجامعات سواءً أكان العنصر البشري طالباً أو إدارياً أو فنياً أو أكاديمياً، فإنه في أدائه الفردي والجماعي يشكل المورد البؤري والأساس الذي تقوم عليه أي عمليات تطوير ناجحة.

وقد تطور مفهوم الموارد البشرية إلى مفهوم رأس المال البشري، ثم إلي مصطلح رأس المال الفكري Intellectual Capital ، والذي أصبح من المصطلحات الشائعة حالياً وذلك في إطار ظهور مجتمعات واقتصاديات المعرفة ، حيث أصبح يمثل القيمة الاقتصادية لنوعين من الأصول غير الملموسة للمنظمة، هما:

- رأس المال الهيكلي ويشمل العمليات التنظيمية والإجراءات والتكنولوجيا والملكية الفكرية وشبكات التوزيع.
- رأس المال البشري ويشير إلي الموارد البشرية داخل المنظمة ، وكذلك عملاء وموردي المنظمة ويتضمن الخبرات والمعارف والإبداعات . كما يعكس كل الجوانب الفكرية للعقول البشرية عالية التميز، والتي تمثل الجوانب غير الملموسة في المنظمة، وهي الأكثر تأثيرا وفعالية نحو النمو والتقدم والتميز العالي، من الجوانب أو الأصول الأخرى الملموسة.

٤- تحويل الدراسات العليا إلى حاضنات فكرية (Think Tanks)

يمثل التعليم العالي الجامعي قمة الهرم التعليمي ، فهو الذى يقود أي دولة في العالم الى التقدم والازدهار ، والآن أصبح الجميع يسمع ويرى ترتيب لأفضل عشر جامعات داخل كل دولة بل والأكثر ترتيب لأفضل مائة جامعة في العالم ، كما أننا في عالم تتقدم فيه المعرفة والعلم بخطى متسارعة مما أدى الى التنافسية العالمية والتي زادت الاهتمام بالإبداع والابتكارية وثورة المعرفة تحت شعار عام يمكن أن يطلق عليه تجدد أو تبدد [٦١].

وفي ظل التغير السريع لن تزدهر إلا تلك المؤسسات الجامعية التي يغامر أهلها بعملية التغيير ، بيد أن أولئك الذين يدفنون رؤوسهم في الرمال أو الذين يدافعون عن الأوضاع الراهنة ، سوف تكون جامعاتهم عرضة لمخاطر جسيمة [٦٢].

ويمكن النظر الى مراكز البحث العلمي المتميزة على أنها وحدة علمية غير نمطية تتسم بإنجازات بحثية نوعية ملموسة تحقق لها الريادة والمكانة الرفيعة مقارنة بمثيلاتها وتصب خدماتها على المجتمع من أجل تنميته ، وتقوم تلك المراكز على الأهداف التالية:[٦٣].

- الريادة والقيادة على المستوى الوطني والإقليمي .
- المساهمة في دعم وتطوير الإمكانيات البحثية اللازمة .
- المبادرة بالأنشطة والمشاريع البحثية اللازمة التي تعزز من دور المركز وتبقيه في الصدارة .
- تقديم المساعدات الممكنة للجهات التي تحتاج لخبرة وامكانيات المراكز البحثية العلمية .
- إيجاد بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين من أجل حلول ابتكارية للمشاريع المختلفة .
- دعم الشراكة بين الباحثين والعلماء والجهات الحكومية والخاصة لابتكار تقنيات متطورة .

كما أكدت دراسة (البنك الدولي٢٠٠٣)، أن التعليم الجامعي له دور حاسم في تدعيم استراتيجيات النمو الاقتصادي القائمة علي المعرفة، وأن أنشطتها الأكاديمية والبحثية تساعدها علي الإبداع والابتكار الوطني، كما أنها تشكل العمود الفقري للبنية التحتية للمعلومات والمعرفة، حيث إنها تمثل مستودعات للمعرفة[٦٤]. ويحقق تحويل الدراسات العليا الى مراكز بحثية العديد من الفوائد من أهمها [٦٥]:

- تمنح فرص النجاح وتعزز الثقة وتحسِّن المهارات وتعمل على إيجاد ربط مع مختلف العملاء، وتسهل عملية الاتصالات .
- تساهم فى نمو دخل القومي للدولة وتعزز برامج التنمية المستدامة، وتساعد على تجنب التهديدات كما تروج للتطوير والتنمية الإقليمية وتوفر فرص عمل .
- تعمل على إيجاد تواصل بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة الاقتصادية كما تساعد في تسويق الاختراعات للمستثمرين، وتحفيز طلاب الدراسات العليا والباحثين لتحسين كفاءاتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم في اتجاه التنمية الاقتصادية .

٥- تدعيم المزايا التنافسية للدراسات العليا التربوية

إن ضمان البقاء والنمو والاستمرار في السوق متوقف على امتلاك مزايا تنافسية حقيقية يصعب تقليدها ومحاكاتها من قبل المنافسين ولذا تسعى المنظمة دوما إلى تنمية وتطوير المزايا التنافسية الحالية واكتشاف آليات جديدة للمنافسة وتطبيقها[٦٦]، وتنعكس سمة التنافس على مؤسسات التعليم الجامعي باعتبارها المراكز الأساسية لإنتاج المعرفة ، لذا لابد أن يكون التنافس والحصول علي المزايا التنافسية جزءاً من أهداف الجامعة ، بحيث يستخدم في مختلف مكوناتها وانشطتها [٦٧].

وتمثل المزايا التنافسية تفرد الجامعة وتميزها عن باقي منافسيها في أحد مجالات التنافس ، وتعكس مظهر الجامعة وسمعتها في السوق ، وتتحقق المزايا التنافسية من خلال الاستغلال الامثل والمتميز للقدرات التنافسية للجامعة ، ومدى قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية أو بحثية عالية الجودة ، مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها ، كما قد تعبر التنافسية عن تسابق الجامعات من أجل تحقيق الأفضل فيما تقدمه من وظائف أو خدمات ، والوصول بها الى المستويات العالمية المطلوبة [٦٨].

٦- تحقيق الاستقلالية والحرية الأكاديمية

يقصد باستقلال الجامعة أن تكون قادرة على أن تحدد غاياتها، وأساليب بلوغ هذه الغايات في حرية ودونما أي ضغوط أو تهديدات من شأنها أن تخل بالمهمة الجامعية، أو تحد من حريتها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وإدارة شئونها الداخلية، ويكون عليها واجب أداء المساءلة المجتمعية من منطلق المسئولية الخلقية حيث الصلة الوثيقة بين المساءلة والاستقلالية[٦٩].

ثانياً : متطلبات متعلقة بنقل المعرفة : من خلال التعليم والنشر Knowledge Transfer Through Education & Publication

١- تحويل المؤسسة الجامعية الى منظمة تعلم

يُعد التعلم هو منطلق أساسي في نجاح المنظمات ؛ فهو يدفع في المنظمة عوامل القوة والابتكار بما يضمن تطورها واستمرارها . والتعلم هو سمة حميدة ليس فقط في البشر بل في المنظمات أيضاً ، فكما يتعلم الإنسان تتعلم ـ أيضاً ـ المنظمات فهو مطلب أساس لبقاء واستمرار المنظمة[٧٠].

٢- تبنى التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة

يقصد بالتعليم المستمر هو إتاحة فرصة تعليمية مستمرة طوال حياة الأفراد ، وذلك بقصد تنمية جميع أفراد المجتمع وتطورهم ليتمكنوا من تحقيق التكيف مع المتطلبات الحضارية، وحتى يكون بمقدورهم التفاعل مع برامج التنمية[٧١]. وقد كان لظهور نظرية رأس المال البشرى في أواخر الستينيات من القرن العشرين تأثيراً واضحاً في علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية، والتأكيد على أهمية التعليم والتدريب في زيادة مهارات العمل وإكساب الفرد مهارات الاستمرار والتواصل مع ما يستجد في ميدان عمله من تطورات، فضلا عن قدرته على الانتقال من مهنة إلى أخرى[٧٢].

٣- التنويع في خيارات وبدائل التعليم

أدى التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد العالمي العولمة والانترنت إلى التوجه نحو انماط تعليمية متطورة ، وأصبح من السهل بناء شبكات تعليمية عديدة تحقق أهداف التعليم بسرعة وبأقل تكاليف، كما أمكن أيضاً تحقيق التكامل الإلكتروني بين برامج التعليم والتدريب على المستوى العالمي، وبالتحديد تم بناء شبكات معلومات دولية وشبكات معلومات محلية وذلك لسهولة الوصول إلى المعلومات وتبادلها والمشاركة في قواعد البيانات بما حقق التفاعل التعليمي[٧٣].

٤- تطوير المناهج وأساليب التقويم

تعد المناهج الدراسية وسيلة التعليم لتحقيق أهدافه وخططه والترجمة الفعلية والعملية لأهداف التربية وخططها واتجاهاتها . والمنهج بمفهومه الحديث والشامل والتدريس كعنصر من عناصر المنهج وكنظام يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة يسعى إلي إعداد الأفراد النافعين لأنفسهم ولأمتهم العربية والإسلامية والقادرين علي تحمل المسئولية وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع .

٥- التوجه نحو العالمية

تدرك جامعة القرن الحادي والعشرين بأنها تعايش مؤسسات جامعية عابرة الجنسية أو عابرة القومية ، من خلال تخصصات متنوعة ، مثال ذلك الجامعة الاوربية ومقرها بلجيكا التي تدير مؤسسات تابعة لها في ١٦ مدينة أوربية ، ومثال اخر الجامعة الدولية لآسيا والمحيط الهادي ومقرها مكاو وهي تجمع بين العمل الدراسي والخبرة العملية في بلدان اسيا وغربي كندا واستراليا ومنطقة المحيط الهادي ، كما تؤدى جامعة هارفارد دوراً مهماً في تعليم إدارة الاعمال في امريكا اللاتينية ، التوجه الذى تسارع في الانتشار ليشمل أجزاء من الوطن العربي[٧٤] ، إن ذلك يدفع إلى التأكيد على نوع المعرفة التي تزود الجامعة فيها طلبتها كي يتمكنوا من معايشة علم المنافسة وعالم التعاون بآنٍ واحد .

ثالثاً : متطلبات متعلقة بتطبيق المعرفة : من خلال التواصل مع مؤسسات المجتمع وتحويل النظريات العلمية إلى واقع معاش Knowledge Application Through Outreach

١- حماية الملكية الفكرية

يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب المتعلقة بالناتج والإبداع الذهني والفكري الإنساني ، وهذا يشمل كل الأعمال الأدبية والفنية والابتكارية والاختراعات التكنولوجية ، وتغطى حقوق الملكية الفكرية كلاً من حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها ، ويتمثل جوهر التشريع القانوني للملكية الفكرية فى إيجاد التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة عند حماية الابداع والإبتكار ، والنظم القانونية لحماية الملكية الفكرية مصممة للتعويض الاستثماري لمبتكري معرفة جديدة لفترة محدودة تفيد فيها استخدام الغير لحقوق الملكية الفكرية لتمكين صاحب الحق الأصلي من الاستحواذ على القيمة الاقتصادية لملكيته[٧٥].

١- تحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع

يدل مفهوماً الشراكة والتحالف عن مستويين للعلاقة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع، وكل منهما يعطى مدلولا وعمقا لهذه العلاقة، يشير مصطلح الشراكة إلى علاقة بين شركاء، بينما يشير مصطلح التحالف إلى اتحاد أو اتفاق على إقامة علاقة تعاون يتوافر فيها الندية بين الطرفين أصحاب العلاقة ، وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، وكما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، ولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه كافة مؤسسات المجتمع [٧٦].

٣- تسويق خدمات الدراسات العليا التربوية

يمكن التأكيد علي أنه نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية التي مرت بها الجامعات منذ عقود متأخرة في القرن العشرين، بدأ التفكير في طرق ووسائل جديدة، والبحث عن مصادر تمويل إضافية تمكن الجامعة من أداء رسالتها وتحقيق دورها في تطوير المجتمع، وذلك من خلال تسويق منتجاتها وخدماتها للقطاعين العام والخاص في مقابل الثمن وتحقيق هامشاً ربحياً مناسباً تستفيد منه الجامعة في تحسين أوضاعها ودعم أنشطتها البحثية والتدريسية والخدمية، وقد عرف هذا بصيغة الجامعة المنتجة أو الجامعة الباحثة عن فرص استثمارية والتي توظف إمكاناتها في إدارة الأعمال والمشروعات الإنتاجية والخدمية[٧٧].

(٣)المحور الثالث: تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

من سبل النهوض بالدراسات العليا التربوية:

١. إجراء مسح وطني شامل لتحديد الإمكانات البشرية المؤهلة بمختلف التخصصات من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه بهدف الاستفادة منها.
٢. استطلاع إمكانية الاستفادة من تبادل المتخصصين العرب والأجانب داخل الوطن وخارجه لدعم برامج الدراسات العليا التربوية.
٣. توطيد علاقات التعاون بين الجامعات والمؤسسات المعنية بموضوعات الأبحاث في مجال الدراسات بما يؤمن أفضل سبل الاستفادة من هذه البحوث.
٤. تيسير سبل المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والعربية والدولية ذات الصلة بنقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة لما توفره من فرص ممتازة لتبادل الخبرات وتعزيز العلاقات بين العلماء والباحثين.
٥. إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات التنمية الشاملة، لا سيما الدراسات المستقبلية.
٦. الاهتمام في برامج الدراسات العليا التربوية بتشجيع إجراء البحوث في موضوعات تتصف بالإبداع والإبتكار، حتى لو تطلب ذلك تمويلا من الجامعات لبعض البحوث التكميلية.
٧. عقد لقاءات دورية بين طلبة الدراسات العليا التربوية وإدارات الجامعات لسماع آرائهم ومشكلاتهم، وإمكانية تقديم الحلول الممكنة للمشكلات التي تواجههم، وكذلك لاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم في تقييم البرامج والمقررات وتطوير برامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات.
٨. مواصلة إجراء التقويم الدوري لبرامج الدراسات العليا التربوية بشكل مستمر بهدف تحديثها وتطويرها، على أن يكون التقويم ذاتيا وخارجيا حسب طبيعة البرامج.

وفي إطار المعطيات الفكرية والأدبيات التربوية التي تم عرضها يمكن اقتراح تصور لتطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

طلق التصور من مجموعة من المسلمات من أهمها:

- أن تطوير أداء منظومات البحث العلمي والدراسات العليا التربوية داخل الجامعات لا تأتي بمجرد توافر الإرادة، ولكن بتوفير وتأسيس بيئة بحثية مبدعة داخل وخارج الجامعات المصرية.
- يجب أن تساعد الجامعة الأفراد ذوي الأفكار البحثية المبدعة من داخل الجامعة وخارجها بحكم أنها بيت الخبرة داخل المجتمع على تنفيذ هذه الأفكار وتحقيق الاستفادة منها.
- أن تكتسب فكرة الحاضنات الفكرية Think Tanks دعم من المجتمع المحلي وأن يتم الارتباط بينها وبين المجتمع المحيط حتى يدعمها ماديا ومعنويا.
- أنه من الضروري تحديد متطلبات اقتصاد المعرفة في ظل الأوضاع الحالية التي يمر بها المجتمع المصري وإنشاء آليات جديدة تساعد على تلبية هذه المتطلبات.
- المرونة والإبداع والابتكار والواقعية من أكثر الخصائص التي لابد أن تتميز بها الحاضنات الفكرية (Think Tanks) كآليات للتنمية الاقتصادية داخل المجتمع.
- إن الهدف الأساسي من إنشاء الحاضنات الفكرية هو توفير الدعم المتواصل من جانب المجتمع وقادة الأعمال. وتحقيق نجاح بعيد المدى لأصحاب الأعمال المبتكرين في المجتمع المحلي.

وبذلك هدف التصور إلى:

- احتضان الإبداعات العلمية للباحثين والمبدعين من خارج وداخل الجامعة سواء كانت إبداعات كبيرة أو صغيرة.
- تحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع المحلي.
- وضع تصور لحاضنات الفكر والإبداع العلمي (Think Tanks) بالجامعات المصرية لتكون أكثر نفعاً وترابطا مع متطلبات اقتصاد المعرفة ومحاولة تلبية هذه المتطلبات من خلال الحاضنات.
- تحقيق برامج التنمية المحلية.
- تطوير الخدمات البحثية ومنظومة البحث العلمي داخل الجامعات المصرية.

وعليه يمكن اقتراح المشروع الاسترشادي التالي لتحويل الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية Think Tanks في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وذلك من خلال وصف المشروع ومبرراته وآليات عمل المشروع ومميزات المشروع، وما يمكن أن يحقق المشروع من فوائد:-

اسم المشروع	إنشاء حاضنات فكرية للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. مشروع وزاري ملحق بمركز للأبحاث ومكتبة علمية حديثة.
وصف المشروع	إنشاء وزارة التعليم العالي حاضنات فكرية Think Tanks للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية للاستخدام الأمثل لطلاب الدراسات العليا التربوية والباحثين ومساعدتهم على تقديم كفاءاتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم وإبداعاتهم العلمية، وتحقيق التواصل بين الجامعات ومختلف الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، وتكون بمثابة منطقة للبحث والتطوير المستمر وتوظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات قابلة للتحول إلى منتجات وخدمات، ويتم استثمار العوائد في تطوير وربط هذه الحاضنات الفكرية بأرقى الجامعات العالمية وتخضع لمعايير الهيئة القومية للجودة والاعتماد.
مبررات المشروع	– الريادة والقيادة على المستوى الوطني والإقليمي . – المساهمة في دعم وتطوير الإمكانيات البحثية اللازمة . – المبادرة بالأنشطة والمشاريع البحثية اللازمة التي تعزز من دور المركز وتبقيه في الصدارة . – تقديم المساعدات الممكنة للجهات التي تحتاج لخبرة وامكانيات المراكز البحثية العلمية . – خلق بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين من أجل حلول ابتكارية للمشاريع المختلفة . – دعم الشراكة بين الباحثين والعلماء والجهات الحكومية والخاصة لابتكار تقنيات متطورة.
آليات عمل المشروع	– وضع رؤية الحاضنات الفكرية. – وضع رسالة الحاضنات الفكرية. – تحديد أهداف الحاضنات الفكرية وأهم أنشطتها. – تحديد مقومات إنشاء الحاضنات الفكرية للدراسات العليا التربوية. – توفير الرغبة المجتمعية والجامعة في إنشاء الحاضنات الفكرية. – إعداد الهيكل التنظيمي المقترح للحاضنات الفكرية Think Tanks بالجامعات. – تمويل وملكية الحاضنات الفكرية.

مميزات المشروع	- تدعيم المؤسسات التي تبنى منتجاتها على المعرفة كرأسمالها الأكبر. - تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة. - تهتم باستقطاب رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا بهدف تحقيق الجودة العالية والقدرة على التصدير للخارج. - تنتمي للجامعة أو لمراكز الأبحاث، وتهدف لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات أعضاء هذه المراكز والاستفادة من ورش ومعامل الجامعة. تهتم برفع المستوى التكنولوجي للمؤسسة المحتضنة واستثمار تصميمات حديثة لمنتجات جديدة وتوفير المعدات والأجهزة الحديثة. كما تساعد الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج الأبحاث.
الفوائد المتوقعة من المشروع	- تمنح فرص النجاح وتعزز الثقة وتحسِّن المهارات وتخلق ربط مع مختلف العملاء، وتسهل عملية الاتصالات . - تساهم فى نمو دخل القومي للدولة وتعزز برامج التنمية المستدامة، وتساعد على تجنب التهديدات كما تروج للتطوير والتنمية الإقليمية وتخلق فرص عمل . - تخلق تواصل بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة الاقتصادية كما تساعد في تسويق الاختراعات للمستثمرين، وتحفيز طلاب الدراسات العليا والباحثين لاستخدام لكفاءتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم في أتجاه التنمية الاقتصادية .

هوامش الدراسة

(١) المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٣٩.

(٢) سعد زناد دروش، صلاح الدين عواد: إدارة المعرفة (مفاهيم، نماذج، عمليات)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٢٩.

(٣) محمد عابد باخطمة: دور التعليم العالي في تنمية صناعات المعرفة – رؤية استراتيجية، المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم، في الفترة من ١٧-٢١ ابريل ٢٠٠٥م، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ٤٢٦.

(٤) سهير عبد اللطيف أبو العلا: الجامعات التكنولوجية صيغة للتعليم الجامعي في مجتمع اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الخامس – التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة – الفرص والتحديات، في الفترة من ١١ – ١٢ يوليو ٢٠٠٧م، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ٧٠٩.

(٥) إبراهيم عبد الرافع السمدوني، وجمال مصطفى محمد مصطفى: اختيار مناقشي الرسائل العلمية بالجامعات المصرية – دراسة ميدانية - ، مجلة التربية، ع ١٣١، ج ٤،كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، يناير ٢٠٠٧م، ص ٤.

(٦) محمد علي شهيب: البنية الاستراتيجية للدراسات العليا والبحث العلمي قاطرة التنافسية الاستراتيجية لجامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الرابع للبحوث العلمية وتطبيقاتها، في الفترة من ١٦-١٨ ديسمبر ٢٠٠٨م، جامعة القاهرة، ص ١٧١.

(٧) ضياء الدين زاهر: الدراسات العليا العربية .. الواقع وسيناريوهات للمستقبل، مجلة مستقبل التربية، المجلد الأول، العدد الأول، يناير، ١٩٩٥م، ص ١٣.

(٨) محمد المنيع: متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الدولية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى ١٤٤٠هـ ، وزارة التخطيط، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

(9) Ashwin, Paul.: Changing Higher Education, The Development of Learning and Teaching, Rout ledge, London (2006), P 12.

(10) Wiggins. J & Gibson D. V., "Overview of US Incubators & the Case of the Austin Technology Incubator", International Journal of entrepreneurship & Innovation Management, Vol. 3, no 1/2, 2003, PP. 56 - 66.

(11) M. I. Luger & H.A. Goldstein, Technology in the Garden: Research Parks & Regional Economic Development, University of North Carolina Press, Chapel Hill, NC, 191.

(١٢) أحمد محمود الخطيب، عادل سالم ، الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة ، (الأردن: عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٦)، ص ص ١٧١ – ١٧٢.

(13) Hannon, P. D. "A Conceptual Development Framework for Management & Leadership Learning in the UK Incubator Sector", Journal of Education & Training, Vol. 45, No. 8/9, 2003, pp. 449 – 460.

(14) Park, S.C. "Science Parks in Sweden as Regional Development Strategies: A Case Study on Ideonscience Park', Al and Society, Vol. 16, 2006, pp. 288 – 298.

(١٥) أشرف العربي: نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، في اقتصاد المعرفة، تحرير: أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٩٩.

(١٦) المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م "خلق الفرص للأجيال القادمة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان، ٢٠٠٢م، ص ص ٥ ،٦.

(١٧) المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م "نحو تواصل معرفي منتج"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، شركة دار الغريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م، ص٨٨.

(١٨) يمكن الرجوع إلى ما يلي:

- أمل عاطف أحمد: دراسة تقويمية لنظامي الماجستير والدكتوراه بكلية التربية جامعة ين شمس في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية بجامعة عين شمس، ٢٠٠٩ م.
- ثروت عبد الحميد عبد الحافظ إبراهيم مرعي العتيقي: استخدام نموذج سلسلة القيمة لتطوير دور البحث العلمي في تمويل جامعة الأزهر في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة كلية التربية، ع ٣، جامعة كفر الشيخ، ٢٠٠٩ م، ص ٦٢.
- محمد وجيه زكي الصاوي: الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الأزهر في ضوء معايير الجودة "رؤية نافذة"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي "رؤى وتجارب"، في الفترة ١٠- ١١ مايو ٢٠٠٩ م، كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة بالاشتراك مع المجلس القومي للرياضة بجمهورية مصر العربية، الجزء الأول، ص ص ٤، ٥.
- ممدوح مسعد أحمد هلالي: استثمار برامج الدراسات العليا التربوية في ظل تحديات العولمة "تصور مقترح"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٥ م، ص ٢٩٣.
- ولاء نبيل محمد مصطفى السندروسي: الطلب الاجتماعي على الدراسات العليا بكليات التربية وعلاقته بالتطوير في اللوائح المنظمة (دراسة حالة كلية التربية بدمياط)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠١١ م.

- عبد التواب سيد عيسى يوسف: تصور مقترح لمعايير الجودة في الدراسات العليا التربوية في ضوء الخبرات الإقليمية والعالمية: رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ م.

(١٩) المجالس القومية: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة (٢٤) يوليو ١٩٩٧م، القاهرة، ص ص ١٤٦-١٤٨.

(٣١) جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٩٦.

(٣١) سهام محمد صالح كعكي، تطوير التنظيم الإداري لرياض الأطفال في المملكة العربية السعودية في ضوء الفكر التنظيمي المعاصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس ٢٠٠٠ م، ص ٤٨.

(٣٣) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات التربية والتعليم، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠ م، ص ٢٦٨.

(٣٣) جابر محمود طلبة، التجديد التربوي من أجل جامعة المستقبل، المنصورة، مكتبة إيمان للنشر والطبع والتوزيع، ١٩٩٩ م، ص ص ٦٧ – ٦٩.

(٣٤) عاصم الأعرجي، دراسات معاصرة في التطوير الإداري (منظور تطبيقي)، (عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٩٥، ص ٢٥).

(٣٥) أشرف عرندس حسين، "تطوير الدراسات العليا التربوية في كلية التربية جامعة المنوفية في ضوء معايير الجودة الشاملة"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد ٣، السنة ١٦، كلية التربية، جامعة المنوفية، يناير ٢٠٠١، ص ٦.

(٣٦) علي أحمد مد كور: " التعليم العالي في الوطن العربي : الطريق إلي المستقبل" ، القاهرة ، دار الفكر العربي،٢٠٠٠ ، ص١٩١.

(٣٧) شادية عبد الحليم تمام، "برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة – دراسة تقويمية في ضوء معايير الجودة"، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني، الجزء الثاني، المجلد العشرون، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، أبريل ٢٠١٢، ص ٢٨٣.

(٣٨) المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مرجع سابق، ص١٧.

(29) New Zealand's Ministry of Economic Development, (NZMED): "What is the Knowledge?", New Zealand, 2004, p. 7.

(30) World Bank (WB),: Liflong Learning in The Global Knowledge Economy: Challenges for Developing, 2003, p. 12.

(٣١) عاطف الشبراوي: حاضنات الأعمال .. مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (أيسيكو)، الرباط، المغرب، ٢٠٠٣م، ص ١٨.

(٣٣) هلال إدريس مجيد، وثابت عارف: دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر، ١٧ – ١٨ إبريل ٢٠٠٦ م، ص ١٠١٨.

(٣٣) عاصم عبد القادر نصر توني: إنشاء مركز للتميز البحثي للتعليم العالي الجامعي: تصور مقترح، المؤتمر السنوي (العربي السادس – الدولي الثالث) تطوير برامج التعليم العالي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، المنعقد في كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، في الفترة من ١٣ – ١٤ إبريل ٢٠١١ م، ص ٧٨.

(٣٤) مجدي عبد الكريم حبيب: مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٩ م، ص ١٣٧.

(٣٥) . فاطمة رمضان عوض النجار، "إستراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة"، مجلة البحوث النفسية والتربوية – كلية التربية جامعة المنوفية، مصر، المجلد (٣٠)، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١٥

(٣٦) عبد الرحمن نزيه، دور البحث الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة (لجامعة محمد الخامس السويسي)، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، اليمن، المجلد (٩)، العدد (٢٤)، ٢٠١٦.

(37) Kok, Andrew: Intellectual Capital Management Initiatives at Institutions of Higher Learning, The Electronic Journal of Knowledge Management, Vol. 5, Issue 2, 2007.

(38) Marginson, Simon: Higher Education in The Global Knowledge Economy, Paper Presented at Beijing Froum 2-4 Nov., Panal Session. VIII: Social Change and University Development, Australia, The University of Melbourne, 2007.

(٣٩) هيام محمد عبد الفتاح محمد، تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الأزهر في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٤م

(٤١) جمال كامل الفليت، دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العملية التعليمية في محافظات غزة ومقترحات تفعيله، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، فلسطين، المجلد (٣)، العدد (١٠) ٢٠١٥.

(٤١) إيمان أحمد حمدي إمام، بعنوان "الدراسات العليا عن بعد: رؤية مستقبلية للدراسات العليا بكلية التربية الفنية – جامعة حلوان ٢٠١٥، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود ، القاهرة، العدد (٣٠)، سبتمبر ٢٠١٥م.

(42) Ali Hakan & Inan Güler, " Comprehensive Comparison of Traditional and Distance Learning Master programs" , WCLTA 2011, Available at: http://www.sciencedirect.com, Access Date: 20/3/2013.

(43) (43)Hasan Jashari, "Master study programs and New Educational Technologies", WCES 2012, Available at: http://www. sciencedirect.com, Access Date: 21/3/2013.

(٤٤) سمير عبد الحميد القطب: فلسفة التميز في التعليم الجامعي .. نحو جامعة متميزة، سلسلة اشراقات تربوية، رقم (٥)، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٩ م، ص ٢٤٠.

(٤٥) علي بن صالح الشايع: البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية، مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة .. تجارب ومعايير ورؤى، ١٣ – ١٥ يوليو ٢٠١٠ م، ص ١٦٠٩.

(٤٦) مركز الدراسات الإستراتيجية: سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار ٢٧، دور مجمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ١٤٣١ ٥/ ٢٠١٠ م.

(٤٧) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١ م، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١ م، ص ١٢٣.

(48) Kent, Bollin: The World Bank and UNESCO on Higher Education, Center for International Higher Education, (1996), P. 71.

(49) Alcantara, Armando: Should Universities in Developing Countries Stop Doing R & D? Center for International Higher Education. London, 2001, P. 33.

(٥١) عبد الستار السحباني: واقع العلاقة بين الجامعة والمحيط في الوطن العربي وآفاقه، المجلة العربية للتنمية، العدد ٢١، تونس، ٢٠٠١، ص ص ٢٥- ٦٠.

(٥١) محمد الصاوي: أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي – دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير، المجلة التربوية، المجلد ١٤، العدد ٥٥، (٢٠٠٠)، ص ص ٧٧ – ١٣٨.

(52) Huser, Torster : The Idea of the University “Changing Roles, Current Crisis and FutureChallenges”, In: Morsey ,Zaghloul and Attbach, Philip G. (eds.), Higher Education in anInternational Perspective: Critical Issues, UNESCO, International Bureau of Education.,GarLand Publishing Inc.,Geneva, 1996, P.7.

(٥٣) ابراهيم بدران: تطلعات لمصر المستقبل فى السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمي "قراءات وتجارب"، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٩م، ص ١٩٨.

(54) Huser, Torster : Op.Cit, PP.8 .

(٥٥) محمد عبد العليم مرسى : الدراسات العليا بين التطور والتكامل فى جامعات الخليج العربي، رسالة الخليج العربي، (١٣)، ع ٤٣، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، السنة ، ١٩٩٢م، ص ص ١٢٩- ١٣١.

(٥٦) محمود سلمان العميان : السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢ م ، ص ١٧ .

(٥٧) محمد علي عزب : " تحدي التقدم العلمي والتكنولوجي للتعليم العالي وإمكانية مواكبته في مصر" ، مجلة كلية التربية ، ع٣٢،جامعة الزقازيق ، مايو ١٩٩٩ ، ص ٩٨.

(٥٨) المرجع السابق، ص١٠٠.

(٥٩) علي أحمد مد كور: " التعليم العالي في الوطن العربي : الطريق إلي المستقبل" مرجع سابق، ص١٩١.

(٦٠) منظمة العمل العربية : " العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية " ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول مؤتمر العمل العربي – الدورة الرابعة والعشرين المنعقدة في القاهرة ، مارس١٩٩٧م، القاهرة: منظمة العمل العربية، ص ١٥٧ .

(٦١) عاصم عبدالقادر نصر تونى : إنشاء مركز للتميز البحثي للتعليم العالي الجامعي : تصور مقترح ، المؤتمر السنوي (العربي السادس – الدولي الثالث) تطوير برامج التعليم العالي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة ، المنعقد في كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، في الفترة من ١٣-١٤ ابريل ٢٠١١م ، ص ٧١ .

(٦٢) حامد عمار : نحو رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي رؤى تنموية - أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية ، الجزء الأول، تحرير ضياء الدين زاهر ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦م ، ص ١٩ .

(٦٣) عاصم عبدالقادر نصر تونى : مرجع سابق ، ص ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٦٤) البنك الدولي : بناء مجتمعات المعرفة التحديات التي تواجه التعليم العالي ، مرجع سابق ، ص٢٥ .

(٦٥) صالح محمد المشري : دور حاضنات الأعمال والابتكار التقني في تنمية الابداع وتشجيع المبدعين ، ورشة عمل تنمية الموارد البشرية (إدارة رأس المال البشرى) ، فى الفترة من ٨- ١٢ يوليو ٢٠٠٧ م ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ص ٦٤ .

(٦٦) قويدر لويزة ، كشيدة حميدة : " دور الميزة التنافسية في بيئة الاعمال ومصادرها " ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، في الفترة من ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧ ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ، ص ٢٤٤.

(٦٧) عزيزة عبد الرحمن عيدروس : التعليم العالي والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة – دراسة تحليلية - ، المجلة التربوية ، عدد(٨٥) ، مجلد (٢٢) ، جامعة الكويت ، ديسمبر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥١ .

(٦٨) ثروت عبدالحميد عبد الحافظ : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٦٩) مصطفي كامل السيد : حول استقلال الجامعات ، نظره مقارنة ، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان : التعليم العالي في مصر . خريطة الواقع واستشراف المستقبل

، في الفترة من ١٤-١٧ فبراير سنة ٢٠٠٥ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٤٣ .

(٧٠) أحمد سيد مصطفى : المدير وتحديات العولمة : إدارة جديدة لعالم جديد ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠١م ، ص ٥٨٨ .

(٧١) وليد صالح أبو حمرا : سياسات التعليم العالي في التعليم المستمر " تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المخصص رقم (٣) ، يوليو ٢٠٠٠ ،ص٣٤١.

(٧٢) محمد منير مرسى : الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث ، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٢م، ص ٢٧١.

(٧٣) فريد النجار: استراتيجيات التعليم الرقمي : الموقف العربي، المؤتمر الدولي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الالكتروني، دمشق، سوريا،١٥-١٧ يوليو٢٠٠٣ ص ٣.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٢٤ .

(٧٥) عزيزة عبد الرحمن عيدروس، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٧٦) محمد وجيه زكي الصاوي : سبل الاستفادة من البحوث التربوية لخدمة قضايا الأمة ، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية ، بعنوان " توجيه بحوث الجامعات الإسلامية لخدمة قضايا الأمة " ، في الفترة من ١٨-١٩ فبراير ٢٠٠٧م ، ص ١٠٦ .

(٧٧) منذر واصف المصري : التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي ، من بحوث المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان : الجودة والنوعية من التعليم العالي والبحث العلمي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية، في الفترة من ٢٤-٢٧ ديسمبر ٢٠٠١، القاهرة، وزارة التعليم العالي ، جامعة الدول العربية ، ص ٣٨ .